من رموز القضاء بالجنوب التونسي زمن الاستعمار الفرنسي
القاضي محمّد بن عبد الغفار: حياته و نوازله

أ/ منير بن جامع
جامعة الوادي - الجزائر

الملخص :

ظهرت بالجنوب التّونسي وخلال العهد الاستعماري وجاهات محلية متنفّذة ، لعل من أبرزها على المستوى الديني القاضي محمّد بن عبد الغفار محور اهتمامنا في هذا البحث. حيث وصفت أغلب التقارير العسكريّة القاضي محمّد بن عبد الغفار أنّه صاحب معرفة علميّة واسعة وقيّمة إلى جانب ذهن حاد وبصيرة نافذة على نحو لافت. كما تقلد محمّد بن عبد الغفارعدة مناصب في حياته(عدل، مدرّس، مفتي، قاضي، إمام وخطيب) في كل من ڤابس ونفزاوة وجرجيس. إلا أنّ الوثائق الأرشيفية المطّلع عليها أبانت عن جوانب خفية من حياته .

Résumé :

L'Histoire a dévoilé dans le sud de la Tunisie , à l'époque coloniale françaies , des personnalités locales influentes sur le plan religieux. on citera à ce propos , le juge Mohammed ibn Abdul Ghaffar sue lequel porte cette étude. la plupart des rapports militaires décrient que le juge Mohammed ibn Abdul Ghaffar possède des connaissances scientifiques approfondies qui le mettent en valeur , avec un aperçu pointu et dans l'esprit de quelques-uns impressionnantes. Mohammed ibn Abdul Aghaffar également occupait des postes dans sa vie (justice, professeur, Mufti, juge, imam et prédicateur) à guabesse , Nefzaoua et Zarzis. Toutefois, les documents d'archives consultés nous ont démontré un aspects subtile de sa vie .

إنّ أكثريّة الباحثين العرب والأجانب المحدثين والمعاصرين قد انصرفوا باهتماماتهم ودراساتهم باتجاه البحوث ذات الصبغة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة في حين أنّ الكتابات التاريخيّة ذات الصبغة المنوغرافيّة (الدينيّة بالأساس) لا تزال في حاجة إلى مزيد تسليط الضوء.

وفي السنوات الأخيرة مثل تاريخ الفرد مجال بحث مستقل له مناهجه الخاصّة وطرائقه المميزة تعقد له الندوات وتؤلف بخصوصه الكتب والدراسات وذلك في إطار ما يعرف بكتابة تاريخ الرموز في مختلف مناحي الحياة خاصّة أولئك الفاعلين والذين لهم تأثير واسع في عمليّة الحراك السياسي و الاجتماعي عند كل الشعوب وفي كل الأزمنة تقريبا.

ففي الجنوب التونسي مثلا وخلال العهد الاستعماري ظهرت بتلك الربوع وجاهات محلية متنفذة لعل من أبرزها على المستوى الديني القاضي محمّد بن عبد الغفار محور اهتمامنا في هذا البحث.

فمن يكون الرّجل؟ ما مستواه المعرفي والعلمي؟ ماهي مجمل الخطط الشرعيّة التي عيّن فيها؟ كيف كانت علاقته بالسلط الاستعمارية المحلية؟ وما دور الاستعمار في بروز هذه الشخصية؟ وفي ما تتمثل أهمّ نوازله و تجاوزاته؟

◄أولا– القاضي محمّد بن عبد الغفار: نشأته وأهم خططه الشرعيّة

♦ 1 – نشأته:

هو محمّد بن علي بن محمّد بن عبد الغفار مولود سنة1294هـ الموافق لـ1876م من مشيخة الحامّة من عمل قابس1، متزوج منذ28صفر1312هـ الموافقلـ 10أوت 1894م وله في كفالته ثلاث ذرية (ابن وابنتين) هم على التوالي من الأكبر إلى الأصغر:

– ماميّة ولدت بقابس عام1907.

– زينب ولدت بجرجيس في 2ماي1911.

– أحمد الطاهر ولد بجرجيس أيضا في 31ماي1922[2].

وعلى صعيد آخر ومثلما أكّدت ذلك المصادر الأرشيفيّة التي تسنى لنا الاطلاع عليها، فإنّ الرجل محمّد بن عبد الغفار هو من أهمّ أعيان أهل القضاء بالجهة نال قسطا محترما من الثقافة الشرعيّة حيث أنّه أحرز شهادة التطويع وهي شهادة ختم الدروس بجامع الزيتونة قبل إحداث شهادة التحصيل في العلوم سنة 19333. وفي نفس هذا السياق وصفت أغلب التقارير العسكريّة القاضي محمّد بن عبد الغفار أنّه صاحب معرفة علميّة واسعة وقيّمة إلى جانب ذهن حاد وبصيرة نافذة على نحو لافت[4].

كذلك وممّا هو حريّ بالتسجيل في هذا الإطار، أنّ الشيخ القاضي قدكان في بداية عهده(1897–1915) فقير الحال قليل الثروة ومتواضع الإمكانيات الماديّة[5] ومصداق ذلك ما جاء في إحدى الوثائق الأرشيفيّة قوله:

Sa situation au point de vue pécuniaire étant d'ailleurs fort médiocre.[6]

لكن وتدريجيّا أصبحت هذه الشخصيّة موضوع البحث من ذوي اليسار والثروة حتى«صار ذو مال وافر من أعيان فريقه وهو سابق الحال فقير جدا ملك ملكا لا يملكه أحد من سبق خطته مع موبيليا داره صارت سوري»[7]. أيضا ومن جهة أخرى، فإنّ جنابه(القاضي عبد الغفار) الآن صار صاحب بنايات ضخمة وحيازات أشجار متسعة وغالبا خدّمها يخدمونها مجانا لكونهم أرباب نوازل

منشورة»[8].

كما يملك القاضي عبد الغفار ببادية الحامّة مسقط رأسه قطيعا من رؤوس الأغنام[9].هذا إلى جانب أصول عقاريّة(بساتين، أراضي زراعيّة...) وتجاريّة كثيرا ما اكتسبها بطرق ملتوية(تزوير عقود ملكيّة، دفع رشاوى، أعمال سخرة...)[10].

وبالإضافة إلى ذلك، فقد جمع هذا الرجل ثروة طائلة متأتية أساسا من استخلاص الضرائب من الأهالي الذين أرهق كواهلهم بممارساته التعسفيّة بحيث أنّ هذا الشخص يعمد إلى أخذ عدة مبالغ إضافيّة علاوة على المقادير الرسميّة المتفق عليها وأحيانا دون تسليمهم«الوصولات»[11].

ولكي لا نبقى في خانة العموميات، نورد بعض هذه الظواهر التي جاءت في الوثائق الأرشيفيّة من«أنّ الشيخ القاضي بقابس قد لحقنا منه ضرر كثير بسبب اشتراطه أمولا لنفسه يستخلصها على الأهالي منذ ولي خطة القضاء ولا قدرة لهم على تحمّلها من ذلك أنّ كلّ من يتوفى يلزمه بطريق الجبر توصيلا إلى أداء معلوم النقل اللازم على مقتضى القانون يدفع للشيخ القاضي قبل الدولة ثلاثة عشر فرنك من غير خدمة أعوانه زوج فرنك وفرنك الطابع وعشرة فرنك معلوم بيان ما ينوب كل وارث من الورثة... وقد أضرّ ذلك بالأهالي كثيرا[12].

أيضا لا مندوحة لنا من التأكيد استنادا إلى ما جاء في بعض التقارير العسكريّة، أنّ القاضي عبد الغفار قد تميّز بقوة الإرادة والهيبة الشخصيّة إلى جانب قدرته في إخضاع الأهالي الواقعين تحت سلطته فهو إن صحّ التشبيه يجسّد «دكتاتورية» الرموز القضائية بالجنوب التونسي[13].

ومثلما هو معروف، فإنّ الشيخ القاضي قد تمّ إعفاؤه من الخدمة العسكريّة بموجب شهادة من وزارة الحرب الفرنسيّة مؤرخة في21 جانفي1892[14].

وبقي أن نشير في خاتمة هذا العنصر أنّ من نحن بصدد الحديث عنه قد انتقل إلى جوار ربّه صبيحة يوم 7 أكتوبر1941 عن عمر يناهز65 سنة[15].

♦ 2 – أهم خططه الشرعية:

في أوّل الأمر ومنذ 28 ربيع الثاني1315هالموافق لـ25سبتمبر1897م استهل محمّد بن عبد الغفّار نشاطه المهني بانخراطه في سلك الموّظفين في خطة عدل بمسقط رأسه الحامّة من عمل قابس[16]. وتتمثل مهمّة هذا الفصيل من المجتمع – وهم في الغالب الأعم من أهل الجاه والحظوة– في ترتيب كلّ ما يهمّ الشؤون اليوميّة والحياتيّة للأهالي(تحريرعقود البيع و الشراء، إبرام عقود الزواج والطلاق، كتابة الشكاوى والمرافعات...إلخ) علاوة على التكفل بمهام الإمامة وأحيانا قيادة إحدى زوايا الطرق الصوفيّة بالجهة باعتباره من الرموز المثقفة القادرة على قيادة الرأي العام وتوجيهه[17]. تمّ وبقرار من جناب وزير العلوم والمعارف مؤرّخ في14 شعبان1316هالموافق لـ27ديسمبر1898م، وقع انتداب العدل عبد الغفار للتدريس بالمكتب الفرنساوي بالحامّة في خطة مدرس بالمرحلة الابتدائيّة لتلقين الصبية القراءة والكتابة والعمليات الحسابيّة فضلا عن تنمية مداركهم الفكريّة لاستيعاب السور القرآنيّة وحفظها عن ظهر قلب[18].

وبعد سنة تقريبا أي منذ صدور الأمر العلي المؤرخ في 19جمادي الأول1317هـ الموافق لـ 24ديسمبر1899، منح محمّد بن عبد الغفار المدرّس الأسبق خطة الفتوى بقابس[19].

والجدير بالملاحظة في هذا الصدد، أنّ تقلد مثل هذه الخطة في ريعان الشباب(23سنةآنذاك) من ناحية وفي ظل نظام استعماري جائر وصلف من ناحية أخرى يتطلب من صاحب الفتيا معرفة

دقيقة بالأحكام الشرعيّة ناهيك عن التحلي بخصال الشجاعة والجرأة للإصداع بكلمة الحق حيث ما وجبت[20].

فهل كان هذا الرجل في حجم الخطة المناطة بعهدته أم أنّها مجرّد تسمية فحسب لسدّ شغور حاصل؟

إننا نعدم إجابة صريحة وواضحة في غياب نصوص أرشيفيّة تثبت أو تنفي هذا الطرح.

وبعد سنتين ومع صدور الأمر العلي المؤرخ في22ربيع الأول1319هـ الموافق لـ8جويلية1901م تقلد محمّد بن عبد الغفار خطة قاضي بقابس بمرتب شهري قدره90 فرنك[21].

ومن جملة المهام التي يباشرها القاضي بنفسه الفصل بين الناس في الخصومات والنزاعات العقاريّة وفي الشكاوى عامّة فضلا عن وظيفتي القضاء في المعاملات والنظر في النوازل والقضايا الجنائيّة(سرقة، جرائم قتل...)[22].

لكنّ الثابت لدينا من خلال ما اطلعنا عليه من مصادر أرشيفيّة بالأساس قد كشف لنا أنّ الشيخ القاضي قد ضرب صفحا ولمرّات عديدة أخلاقيات مهنة القضاء بارتكابه «فضائح أخلاقيّة» خطيرة وباعتدائه السافر على حقوق الآخرين(عدم إنصاف الفقراء والمظلومين، نهب أرزاق اليتامى واختلاس أموالهم...)[23].

وفي12جوان1904، انضمّ القاضي محمّد بن عبد الغفار إلى الجمعيّة المكتبيّة بقابس كعضو ذي وزن بارز بها[24].

وبعد مضي حوالي8أشهر، استدعي الرجل محور الدراسة للتكفل بمهام الإمامة والخطابة بجامع سيدي ادريس بمشيخة جارة من عمل قابس بمقتضى أمر علي مؤرخ في 8 ذي القعدة 1319هـ الموافق لـ 16 فيفري 1905م25، وقد بقي في هذه الخطة خمس سنوات دعي بعدها إلى المراقبة العسكريّة بنفزاوة للاضطلاع من جديد بالأمور القضائية بها بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 15 ذي الحجة 1323هـ الموافق لـ 17 ديسمبر 1910م وذلك بجراية شهرية قدرها 150 فرنك[26].

وبالرغم من تأقلم محمّد بن عبد الغفار في خطة قاضي بنفزاوة فإنّه وبعد مرور ثلاث سنوات على تعيينه قد أظهر تذمرا واضحا من رداءة الطقس وناشد مرارا عديدة سلطات الاحتلال الفرنسي بالجهة والوزير الأكبر بتونس يوسف جعيّط التفضل عليه بإعادته إلى سالف خطة الإفتاء بعمل قابس أو نقلته إلى مراقبة أخرى(مدنيّة أو عسكريّة)[27].

وممّا جاء في الرسالة التي بعث بها محمّد بن عبد الغفار إلى الوزير الأكبر يوسف جعيّط:«...أنّه اعتراني ضعف وانتهكت قواي بسبب رداءة الطقس بهاته الجهة وشدة الحرارة...وتعاقبت عليّ وعلى أهلي وأولادي المرض بما يخشى على النفس منه من الهلاك ولا قدرة لنا على مقابلة ذلك الطقس...وعليه نطلب من فضلكم وإحسانكم نقلتي إلى جهة أطيب هواء أو نقلتي إلى خطة فتوى قابس فإنها أريح لفكري وبدني ويمكنني مداركة هذا الضعف المتزايد»[28].

وأمام تأخر الاستجابة إلى طلبه(بعد أن أمعن وألح فيه) التمس محمّد بن عبد الغفار المرتقب نقلته إلى جرجيس الحصول على عطلة مدتها شهرين لترتيب شؤونه الخاصة التي آلت إلى الإهمال مع العلم وأنّه لم يظفر بعطلة إجازة منذ ثلاث سنوات تقريبا أي منذ تعيينه في خطة قاضي بالجهة[29].

وقد أبدت إدارة الاحتلال بالجهة موافقتها التامّة لطلب القاضي عبد الغفار ومنحته عطلة بثلاث أشهر في انتظار الإعداد لنقلته إلى جرجيس في وقت لاحق[30].

ومثلما ألمحنا القول سلفا، فقد تمّت نقلة القاضي

محمّد بن عبد الغفار إلى الدائرة العسكريّة بجرجيس بنفس الخطة التي كان قد شغلها بربوع نفزاوة وذلك عقب صدور أمر علي في ذلك مؤرّخ في24جمادي الثاني1325هـ الموافق لـ30ماي1913م وبمرتب سنوي قدره1080فرنك ومنح في أفريل1924 مكافأة ماليّة قيمتها100فرنك[31].

وفي كل مرة تتم نقلة القاضي عبد الغفار من مكان إلى آخر، إلا وجنابه يبدي تذمره من وضعيته الجديدة فأحيانا قلقا من رداءة الطقس وأحيانا أخرى يشكو ضعف مرتبه الذي لا يفي بحاجياته وحاجيات أسرته(خاصّة وأنّ له في كفالته أبوين مسنين أحدهما ألزمه المرض الفراش) مثلما أكد ذلك تباعا في مراسلاته لإدارة الاحتلال بجرجيس[32].

وكما عادتها في إرضاء أعوانها الأوفياء والمخلصين، فقد استجابت السلطات العسكريّة المحلية لطلبه بأن رفعت مرتبه الشهري من 90فرنك سنة1915 إلى115فرنك سنة1920[33] ثمّ150فرنك ابتداء من مارس1927[34].

هذه على وجه الإجمال أهمّ الخطط الشرعيّة التي تقلدها محمّد بن عبد الغفار في حياته(عدل، مدرّس، مفتي، قاضي، إمام وخطيب) في كل من قابس ونفزاوة وجرجيس.

ومن المعروف عن الخطط الشرعيّة أنّها وظائف في غاية الصّعوبة لصلتها الوثيقة بحياة الأهالي ولصبغتها الدينية الحساسة خاصّة عندما يتعلق الأمر بسيرة أفراد ومواقفهم من الاستعمار.

فكيف كانت مواقف محمّد بن عبد الغفار من دخول الاستعمار الفرنسي لتونس؟ هل كان في صف المناهضين أم في صف المتواطئين؟

◄ ثانيا– علاقة القاضي محمّد بن عبد الغفار بالاستعمار الفرنسي: الملامح والمميزات:

إنّ الثابت لدينا من خلال ما تسنى لنا الاطلاع عليه من مصادر أرشيفيّة قد أبان لنا بالكاشف أنّ من نحن بصدد الحديث عنه قد اتبع شأنه– شأن غيره من قطاع واسع من الرموز القضائية بالمنطقة الجنوبيّة للإيالة– طريق الوفاء والإخلاص لإدارة الاحتلال أينما وقعت تسميته. وممّا يعضد هذا القول ما ورد في أكثر من تقرير ما يؤكد ذلك:

« Les excellents services qu'il nous a rendu…»[35]

وكذلك أيضا هذا القول:

« Enfin son loyalisme et son dévouement certain à notre cause.»[36]

♦ 1 – الإعفاءات والتسهيلات

من المعروف أنّ الرموز المتنفذة سواء في المجال الإداري(القايد، الخليفة، الشيخ) أو التشريعي(القاضي، المفتي، العدل...) قد كانت معفيّة من تأدية الخدمة العسكريّة ومن دفع الضرائب والجباية نظيرولائها للسلطة الحاكمة(سلطة البايات وسلطة الاستعمار) والعمل على تنفيذ أهدافها وتحقيق مصالحها.

فمحليا، لم يدّخر القاضي محمّد بن عبد الغفار محور اهتمامنا في هذا العمل جهدا في الإعراب عن إخلاصه لإدارة الحماية بخطب ودّها والسعي إلى تنفيذ مخططاتها الاستعماريّة. وممّا جاء في قول

الرجل وهو يشيد بأمجاد فرنسا وفضائلها:«...ولا أحسن لنا من أمّة غير فرنسا العظيمة ذات المدنيّة العالية والأخلاق الكريمة صاحبة الوفاء بالعهد والدم الشريف»[37].

أيضا ومن مظاهر الاستزلام والاحتواء الإطراء على شخصيّة ابن عبد الغفار وتلميع صورته بين أوساط الإدارة الفرنسيّة وعند الرأي العام المحلي فهو أحيانا:

«Un magistrat d'une rare compétence…la vivacité et la remarquable lucidité de son intelligence, sa faculté d'assimilation des principes législatifs nouveaux…»[38]

وأحيانا أخرى:

« Si Mohamed ben… Abdelaghafar est un magistrat intègre d'une probité à toute épreuve…».[39]

أمّا التسهيلات التي خصّت بها الإدارة الاستعماريّة القاضي محمّد بن عبد الغفار فهي تتمثل في الاستجابة لطلباته من ذلك مثلا إبداء موافقتها على انتدابه للتدريس بالمكتب الفرنساوي بالحامّة في ديسمبر1898[40].

كذلك فقد تدخلت سلطات الحماية لفائدة القاضي عبد الغفار أثناء تسميته في كل خطة جديدة بتأكيد أهليته وجدارته لتقلد سائر المهام الشرعيّة بمختلف أصنافها ودراجتها[41].

وفي مستوى آخر، فإنّ إدارة الاحتلال لم ترفض قط طلبات القاضي عبد الغفار أثناء رغبته في القيام بنقلة إداريّة من جهة إلى أخرى فضلا عن منحه الإجازات والعطل كلما تقدّم بمطلب في الغرض[42].

♦ 2 - سياسة الامتيازات والتكتم على التجاوزات

حريّ بنا التسجيل في هذا الإطار أنّ القاضي محمّد عبد الغفار كغيره من أهل الحلّ والعقد قد تمتع بنصيب هام من الامتيازات الماديّة تمثلت بالخصوص في الاستفادة من مرتب شهري و مكافآت ماليّة سنويّة. وممّا يعزز هذا القول ما جاء على لسان الشيخ القاضي قوله:«...فقد بلغني مكتوب محرّر عن إذنكم من جناب المحترم سيدي الكوماندا ميكال رئيس الدائرة الأهليّة العسكريّة بالإقامة العامّة يتضمّن إعلامي بالمنحة الخاصّة ذات فرنكات1200سنويّا...سيدي أرى هاته المنحة هي حسنة من حسناتكم وعطفة من عواطفكم وأثرة من آثاركم...[43].

كما أنّ هذه الشخصيّة المتنفذة قد استفادت أحيانا من بعض الهدايا الرمزيّة[44].

وبالمحصّلة، فإنّ الهدف المباشر من وراء منح هذه الامتيازات الخاصّة للشيخ القاضي هو كسب ولائه وتأييده لحكومة الحماية من ناحية وتوظيف نفوذه للاستعانة به وقت الحاجة من ناحية أخرى.

لكن هل ثمّة ما يشير إلى أنّ هذا الرمز القضائي قد سلك طريق التزلف والتملق للظفر ببعض الفرنكات؟

إنّنا في غياب ما يشير إلى ذلك في النصوص الأرشيفيّة لا يمكننا نفي هذا الطرح أو إثباته، غير أنّ السؤال الذي يجول في خاطرنا هو كيف أصبح الشيخ القاضي من أهل اليسار والحظوة؟

في إجابتنا على هذا السؤال نقول مع ابن خلدون:«أنّ الخضوع والتملق من أسباب حصول هذا الجاه المحصّل للسعادة والكسب وأنّ أكثر أهل الثروة والسعادة بهذا الخلق ولهذا نجد الكثير ممّن يتخلق بالترفع والشمم لا يحصل لهم غرض من الجاه... »[45].

بقي أن نشير إلى أنّ الشيخ القاضي قد تقلد الصنف الثالث من نيشان الافتخار الفرنسي سنة1328هـ الموافق لسنة1910م

وعلى صعيد آخر، وفي كثير من الأحيان غضّت الإدارة الاستعماريّة الطرف عن تجاوزات القاضي عبد الغفار من خلال التكتم على ممارساته الغير أخلاقيّة(التحيّل، شرب الخمر، الفجور...) وعدم فضحه أو محاكمته بل إنّها لا تصدر في شأنه حتى مجرد تنبيه أو توبيخ رغم تصاعد وتيرة الاحتجاجات ضدّه من خلال وصول كمّ هائل من التشكيات والعرائض إلى كل من الوزارة الكبرى ومكتب الشؤون الأهليّة بل على خلاف ذلك فقد وصفت التقارير العسكريّة الشيخ القاضي بالاستقامة والنزاهة وبالسعي إلى مساعدة الضعفاء والفقراء.

«...Magistrat intègre honnête...[46] Sa sympathie pour les faibles et les opprimés...».[47]

هذه على وجه الإجمال أهمّ ملامح السياسة الاستعماريّة التي اعتمدتها إدارة الاحتلال في تعاملها مع القاضي محمّد بن عبد الغفار والتي تراوحت بين التمكين والتوظيف حينا وبين الإعفاء والتكتم على التجاوزات حينا آخر.

◄ ثالثا– القاضي محمّد بن عبد الغفار: نوازله وأهمّ تجاوزاته

من الأهمّية بمكان أن نشير(استنادا إلى ما في حوزتنا من رصيد هام من الوثائق الأرشيفيّة)، إلى أنّ القاضي محمّد بن عبد الغفار قد أحدث القلاقل والاضطرابات في حياة الأهالي أينما عقدت له التسمية الإداريّة ناهيك عن اقترافه المنكرات وارتكابه المحرّمات(شرب الخمر، الزنا، أكل مال اليتامى) وقد أمكننا تتبع هذه التجاوزات من خلال تفحص سائر الشكاوى الصادرة ضدّه خاصّة من أهالي جرجيس وقابس.

♦ 1 - شيخ التيجانيّة بجرجيس يفسد المعتقدات الإسلامية

شهدت ربوع جرجيس منذ أوائل ثلاثينيات القرن العشرين ظهور الطريقة التيجانيّة التي تجسّدت في شخص النائب الشرعي المحلي المدعوّ محمّد بن عبد الغفار ويساعده في ذلك9مقدّمين-عدول أشهرهم العدل عمر بن سالم الحافي والعدل عبد السلام بن عبد الله، إلى جانب عدد من المشايخ المخلوعين أبرزهم شيخ فريق الموانسة الأسبق علي لبيض وحسن بن مشارك شيخ أولاد امحمّد سابقا[48]، وذلك بهدف نشر مبادئ الطريقة في الأوساط المحليّة وتجنيد عدد أكبر من الأتباع والأحباب للبروز كطائفة صلبة ومتنفذة[49].

ومنذ أن وطدت أركانها بجرجيس(كثرة الأحباب، نفوذ الشيخ والمقدّمين، كسب بعض الموارد والامتيازات...) حتّى باشرت الطريقة التيجانيّة أعمال القمع والتنكيل ضد الخصوم المعارضين من رموز الطوائف الطرقيّة الأخرى وأتباعهم، فضلا عن مضايقة الأهالي البسطاء وتوعّدهم بالنيل منهم بالضرب وبنهب أملاكهم إن هم رفضوا الانضمام إلى صفها أو التحقوا بالطوائف الأخرى أتباعا أو متعاطفين[50].

ونتيجة لذلك فقد استشرت الفوضى واستعرت الصراعات بين العروش والعائلات فعمّ الهرج والتشويش سائر جهات الدائرة العسكريّة فسقطت المنطقة في أتون فتنة طائفيّة أمام صمت إدارة الاحتلال التي لم تحرّك ساكنا إلا عندما تيقنت الخطر المحدق بأمنها[51].

وإزاء هذا الوضع المتدهور، عجّل لفيف من الأهالي بمبارحة الجهة باتجاه العاصمة تجنّبا للانسياق في أعمال عنف وحفاظا على عقيدتهم من البدع والمحدثات. وممّا يزكي هذا الرأي ما جاء في إحدى الوثائق الأرشيفيّة قوله:«...حتى إنّنا بسبب ذلك رضينا بأن نمكث غرباء بالحاضرة ورضينا فراق أهلنا رغم ما نقاسيه من ألم البطالة التي لا يقدرمعها الإنسان عالة على المكوث بالحاضرة نظرا لكثرة المصاريف وكنّا تعوّدنا قبل انتشار الطريقة ومضارها بمسقط رؤوسنا بمبارحة الحاضرة عند البطالة. أمّا الآن ويا للأسف صرنا نخيّر المكوث بالحاضرة على أيّة حالة كانت بسبب هاتيك المعارك...هذه الأمور المضرّة التي سبّبت لنا الانقطاع عن وطننا العزيز الذي نأوي إليه عند ذلك ما لم نجد شغلا بالحاضرة...»[52].

أيضا، ومن النوازل الأخرى المتعلقة بشيخ التيجانيّة بجرجيس تلك التي تمسّ من حرمة الدين الحنيف وبث العداوة والشقاق بين عناصر المجتمع المحلي ومن تجليات ذلك أنّ القاضي المذكور«في بداية أمره قد تكرر منه سبّ الدين الحنيف» وأحيانا علانيّة «وكنّا نتعجّب كلّ العجب من هذا الكلام الصريح الصادر عن قاضي يعصي الحكم بشريعة الله...»[53].

كذلك فقد عمد شيخ التيجانيّة بالجهة إلى تكفير كل من لم يكن منخرطا في صفوف حزبه«فكلّ من لم يكن تيجانيّا لا دين له وأنّ الصلاة وراء غير التيجاني باطلة... »[54]. هذا فضلا عن التعدّي عليه في ذاته وماله كالاعتداء على ضو بن مشارك بالضرب والسرقة لأمواله والاعتداء على الجيلاني بن طالب أمام نظر القاضي الذي استحسن الفعل، إلى جانب تغذية الصراعات والخصومات بين علي بن عطيّة وأبنائه من ناحية و ساسي بن عطيّة وأبنائه من ناحية أخرى[55].

كما جاء في إحدى العرائض الموجّهة من أهالي جرجيس إلى المقيم العام بالإيالة التونسيّة والمتضمّنة إمضاء أكثر من 60 شخصيّة محلية(من الأعيان بالأساس) ما يشير صراحة إلى ارتكاب شيخ التيجانيّة بجرجيس وزبانيته لأعمال عنف مستهجنة خاصّة ضد خصومهم التقليديين من رموز الطرق الأخرى وأتباعهم ناهيك عن التسلط على البسطاء من الأهالي، وممّا يعزز هذا القول ما نصّه:«على ما وقع الفساد في الشعائر الدينيّة والصلوات الجمعة بقصر أولاد سعيد، بعض أحبّاء الإمام يصلون الجمعة وجماعة التيجانيّة عاملين حزب ايصلوا على الفستقية قرب الجامع المشار إليه وكذلك ما وقع من حزب التيجانيّة وشتمهم في إمام جامع قصر الموانسة وكذلك أنّ الشيخ بنفسه تداخل إلى زاوية الرحمانيّة بجرجيس وخرّج منها الحصر وقامهم إلى محله ليجتمع عليهم هو وفريق التيجانيّة ويقول صراحة انتم كفار ويسبّ ديننا ويحلف بالحرام الثلاث لاكم مسلمين ولا تدخلوا الجنّة.»[56].

أمّا الاعتداءات الموجّهة ضد الأهالي البسطاء فقد تراوحت بين الضرب والقتل والاعتداء على الحريم وأكل أرزاق الغير، فتحت عنوان «استغاثة الملهوفين إلى رياسة المحاكم المنصوفين»، تلقىّ المقيم العام منصرون رسالة من أهالي جرجيس يعربون فيها عن بالغ انزعاجهم من سلوكيات زعيم الطائفة التيجانيّة وأتباعه بجهتهم.وممّا ورد في هذه الرسالة قوله:«... أنّه منذ عامين ظهر في جرجيس جمعيّة سرية تسمّى بالطريقة التيجانيّة ورئيسها الشيخ القاضي بجرجيس محمّد بن عبد الغفار، هذه الطريقة تبث الشقاق وتحدث العداوة والطغيان بين الأهالي وخصوصا الأقارب وتستحل أكل أموال الغير والتعدّي على الحريم وقد دخل في هذه الطريقة أناس من سفهاء القوم وأصحاب الجرائم والسرقات وبسبب ذلك وقعت الفتن بين الأهالي وأفضت إلى الضرب والقتل...»[57].

وبالمحصّلة، فقد تعددت تجاوزات شيخ الطريقة التيجانيّة بجرجيس باعتباره المسؤول الأوّل عن حوادث الشغب التي حدثت بالجهة ممّا كدّر على الأهالي صفو عيشهم فكثيرا ما ضاقوا ذرعا من دسائسه البغيضة، ولذا فإنّ مجمل مراسلاتهم سواء إلى الوزارة الكبرى أو الإقامة العامّة أو حتى إلى مكتب الشؤون الأهليّة بالجهة قد تركزت بالأساس على ضرورة نقلة القاضي محمّد بن عبد الغفار إلى منطقة أخرى «لتقع الراحة إلى الأهالي ويزول الخلاف الذي السبب فيه ويقع الأمن وإذا لم يقع التدارك في هذا الأمر نخشوا من وقوع ما لا تحمد عقباه.»[58].

وإجمالا، فإذا كانت نوازل ابن عبد الغفار بربوع جرجيس على الشاكلة المارّ عرضها وشرحها آنفا فأيّ تصوّر يمكن رسم ملامحه لفهم نوازله بعمل قابس؟ هل هي بذات الخطورة أم دون ذلك؟

♦ 2 - نوازل القاضي عبد الغفار بعمل قابس :

المعروف عادة عن رموز الحركة الدينيّة بمختلف مستوياتها(قاضي، مفتي، عدل، إمام، مؤدب) أنّهم يمثلون في الغالب الأعم قدوة للسواد الأعظم يأتمرون بأوامرهم وينتهون بنواهيهم، لكنّ البعض من هذه الوجاهات الشرعيّة الصلبة في المجال القضائي بالتحديد قد تنكرت لأخلاقيات المهنة وآدابياتها وانغمست بالتالي في حياة المجون والفسوق ضاربة صفحا جسامة المسؤولية المناطة بعهدتها، فمن الذين اختاروا إتباع هذا السلوك حريّ بنا تسليط الضوء على شخصيّة محمّد بن عبد الغفار قاضي قابس منذم1901 وخاصّة من ناحية نوازله وتجاوزاته.

فالحقيقة التي لا مراء فيها(بعد تفحّص عدد من الوثائق الأرشيفيّة)أنّ من نحن بصدد الحديث عنه قد ارتكب أكبر أشكال المظالم بحق الذين يتوافدون على محكمته الشرعيّة لاسترداد حقوقهم المغتصبة من ذلك مثلا «أنّ كلّ من تقع له مرافعة لديه ينفضه طبق عرجون البسرة لا يخلف إلا الصيص ولن يتصل بحقه وإن عارض بنفسه بوجه شرعي أو يطلب التمسّك بالحاضرة يشتمه ويحلف عليه بيمين السفهاء ويمين الطلاق وغيره ويسجنه ويكتب عليه امتناع ويعرّف به جناب السيّد المراقب المدني ويكتب عليه شيء لا وجود له ولا سمع به ولا صدر منه»[59].

كما تجدر الإشارة أيضا أنّ القاضي محمّد بن عبد الغفار قد استغل جهل حرفائه بخصوص استخلاص المعاليم النقديّة الموظفة على معاملاتهم الشرعيّة لمزيد ابتزازهم وإرهاق كواهلهم:«فإذا جائته امرأة تريد أن تتزوّج يستخلص عليها أربع فرنك من غير الإذنوات الإذن بزوج فرنك والطابع بريال والعون بريال حتى تضررت أهالي الأعراض الضرر البليغ من دفع هاته المبالغ التي لا وجود لها في القانون...إنّ الشيخ مستحل لأموال الناس ولم يراقب مولاه والرعيّة مضطرّة إليه.أمّا أموال اليتامى فوكلها أرباب الخيانات ليتوصّل إلى أكلها قطعة بعد أخرى...»[60].

كما يستخلص أيضا على كل بكر يتيمة يزوّجها خمسة فرنكات من غير أجر العون وكلّ مطلقة فرنكين وعلى كل متوفى زوجها وتتزوّج بغيره زوج فرنك والطابع بفرنك وهذا أمر أضرّ بنا وبالأهالي كثيرا مع أنّه لم يفصل في الأحكام حتى أنّ الأهالي ضاعت حقوقها لعدم إتمام النوازل الشرعيّة بقابس ويشقّ عليهم التوجّه إلى تونس...»[61].

كذلك فقد طال جوره وتعسّفه حاشيته المقرّبة من العدول والمقدّمين فكلّ من شقّ عصا الطاعة عزله «أو تسبّب في تأخيره عن خطته»[62]. وممّا يعضد هذا الرأي ما جاء في إحدى المصادر الأرشيفيّة قوله:« وإذا أظهر المقدّم الامتناع عزله وتكرر منه فقدّم

عمّار بن أحمد بن عبد المؤمن على أولاد عمّه الحاج عامر بن عبد المؤمن وهو من أهل الثروة وأعطى للشيخ أربع مائة فرنك قبل أن يقدّمهم عليهم حيث المقدّم كان فقيرا واستغنى بمال الأيتام...طلبه الشيخ في فلوس أخرى وامتنع فعزله وقدّم صالح بن أحمد بن عامر الحامّي وهو من أهل الشبهات و...تارك صلاة وقليل دين على السيّد محمّد بن الحاج عمّار الفطناسي الحامّي بسبب أنّ الشيخ عنده سانية بدون ماء ومحمّد بن الحاج عمّار عنده جنان قربها عنده الماء كثير ومالح...[63].

وعلى صعيد آخر، فقد تذمّر أهالي قابس مرارا عديدة من الألفاظ النابية التي تصدر من الشيخ القاضي الذي« يتكلم كلام قبيح لا يليق ذكره»[64]. كما أنّهم استاؤا كثيرا من إقدام الرجل على سبّ الجلالة والحلف بالأيمان الفاجرة. وشواهد ذلك في النصوص الأرشيفيّة عديدة على نحو لافت للنظر من ذلك مثلا ما ورد قوله« وأيضا رأينا منه كثير في سبّ مذهب ودين العموم...وأمّا يمين الحرام واللازمة فيصدر منه في كلّ وقت وحين و أمام العموم[65]. إضافة إلى أنّه« تعلقت به وسوسة في شتم الخصم وسبّ الجلالة وحلف اللازمة[66].

وبالإمكان أن نضيف في نفس هذا السياق أنّ الشيخ القاضي قد اعتاد على احتساء الخمر، وممّا يشير إلى ذلك في الوثائق الأرشيفيّة:« أنّ الشيخ القاضي ببلدتنا قابس سيدي محمّد بن علي بن عبد الغفار قد تكاثر منه شرب الخمرالذي طالما شممناه عليه عند وقوع كلامه الذي يدلّ على ذلك أيضا دلالة واضحة وقت الحكم»[67]. وبالطبع وعند إقامة الحفلات العائليّة(الزفاف بالتحديد) حيث ينتهز الرجل هذه المناسبة للانتشاء بشرب الخمر غير مكترث لما قد يحدث من أعمال هرج ومرج تفسد أجواء الفرح وتعكّر صفو العلاقات العائليّة والاجتماعيّة وأبرز مثال على ذلك«أنّه صار لأخيه عرس بالحامّة وحضر ليلة الخشوش حضر مخمورا بالسكر وعندنا عوايد عند الخشوش يصرخو البارود، الحاصل أنّ أخيه لما توسّط في وسط البيت داخ من حالة السكر وطاح في وسط البيت ودخل الشيخ القاضي أخيه فشتم أخيه وسبّ جلاله وسبّ جميع الناس الذي في العرس...»[68].

وأخيرا من المفيد أن نذكر أنّ القاضي بعمل قابس قد ارتكب الفواحش والموبقات عبر طريق ممارسة الرذيلة إشباعا لنزواته وإرضاء لغرائزه فكلّ من تتصل بمحكمته لا تأمن على نفسها من الوقوع فريسة للهوى وممّا يعضد هذا الرأي قوله أنّه«من غير شكّ ولا ريب لا يكون أمينا على حريم المسلمين الذين طالما تأتيه بنسائهم لمحله عن شأن الخصام ومنها من تبقى عنده بالأيام والله عالم بما يفعل بهن وبالفعل فقد كان افتض بكارة شوشانة كانت خادمة عنده وفي بعد زوّجها إلى عونه المسمّى الحاج القماري وفارقها بعد البناء بها بمدّة يسيرة وهذا لا يخفى على كلّ أهالي هاته الجهة[69]. وفي نفس هذا الإطار أيضا أنّه«جعل أمة خدّيمة مربّية لصغاره...افتض بكارتها بنفسه ولما بان عليها الحمل في أمد قريب طلقها وأيضا خدّيمة ثانية فعل بها طبق الأمة الأولى ولما بان عليها الحمل أطردها من داره وصارت هاملة وجملة خصاله كلها من شرب الخمر ورمي الأفيون حتى أنجس سجادة المصطفى صلى الله عليه وسلم»[70].

وخلاصة القول فقد تعددت نوازل الشيخ القاضي سواء بجرجيس أو بقابس.

هذه على وجه الإجمال أهمّ القضايا الأخلاقيّة(شرب الخمر، الزنا، التحيّل...) والشرعيّة(سبّ الجلالة، الحلف بالأيمان الفاجرة، أكل مال اليتيم...) التي تعلقت بالشيخ القاضي محمّد بن عبد الغفار في كلّ من جرجيس وقابس، وهذه السلوكيات الصادرة من أعلى هرم قضائي محلي إن دلت على شيء

فهي تدلّ على تردّي الأساس الديني في تلك الفترة عموما وعلى«خيانة» وجوه من الحركة الدينيّة لثوابت خططهم الشرعيّة وهي لعمري ظروف ملائمة للاستعمار لتحقيق مصالحه في المنطقة.

الخاتمة:

في خاتمة هذا البحث لا يمكننا إلا أن نؤكد على أنّ:

– الرجل موضوع الدراسة هو من الأعيان المحليين في مجال القضاء له تحصيل معرفي محترم تدرّج في مختلف الخطط الشرعيّة(عدل، مدرّس، إمام وخطيب، مفتي، قاضي).

– في بداية أمره كان القاضي عبد الغفار فقير الحال قليل المكاسب المادّية، لكنّه سرعان ما أصبح من أهل الثروة واليسار بفضل ارتقائه الوظيفي من ناحية، فضلا عمّا جمعه من مكاسب وأموال من مصادر عديدة ومتنوّعة من ناحية أخرى(أغلبها بأساليب غير شرعيّة).

– علاقته بإدارة الاحتلال قد اتسمت بالولاء وبتقديم شواهد الإخلاص والوفاء مقابل تمتعه بجملة من الامتيازات والتسهيلات، إلى جانب التكتم على مخالفاته وتجاوزاته وعدم فضحه أمام العامّة.

– السعي إلى إدخال الطريقة التيجانيّة بكهاية جرجيس ونشرها بين الأهالي باعتماد أساليب القمع والترهيب، فضلا عن النهب وانتهاك الحرمات وهذا قد أدّى إلى حدوث الفوضى واضطراب حبل الأمن بالجهة.

– إنّ الفواحش والموبقات التي ارتكبها الشيخ القاضي سواء بجرجيس أو بقابس هي من التنوّع والكثرة وهي تصرفات غير لائقة ولا تتناسب وخططه الشرعيّة.كما أنّها أماطت اللثام عن حقيقة الواقع الديني في تلك الفترة وما يعانيه الأهالي من ظلم واستبداد وهضم للحقوق والحرّيات لذا فإنّهم يناشدون القائمين على أمرهم(وزير العدليّة التونسيّة، الوزير الأكبر، المقيم العام الفرنسي...) التدخل لفائدتهم بإنصافهم وردع عناصر«الزوافريّة والسوكارجيّة»، أوعلى الأقل الإسراع بنقلتهم إلى جهة أخرى[71].

بقي أن نشير في الأخير إلى أنّ هذه «الانحرافات» المتعلقة بشخص القاضي عبد الغفار لم تكن حالة خاصّة وفرديّة معزولة عن واقعها الاستعماري المحلي وإنّما هي حلقة من حلقات الفساد الاجتماعي والأخلاقي التي ميّزت المجتمع المحلي خصوصا والوطني عموما بمختلف شرائحه البسيطة والمتنفذة، ثمّ إنّها مواصلة لسلسلة من أعمال الفساد والمجون التي استفحلت خاصّة بجرجيس مع سلفه القاضي الحاج عون بن عون ممّا دفع بالوزارة الكبرى إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضدّه بتوقيفه من مباشرة مهامّه ودعوته إلى تونس للمثول أمام هيئة التحقيق القضائي وفي الأثناء تعويضه مؤقتا بمفتي قابس محمّد بن عبد الغفار[72].

الهوامش :

1 أ.و.ت،(الأرشيف الوطني التّونسي) ، سلB1 (سلسلة) ، صن (صندوق) 14، مل (ملف) 4، ملف فرعي4، وثيقة64: بيانات عائليّة ومهنيّة، د.ت.

2 المصدر نفسه.

3 المصدر نفسه.

4 أ.و.ت، سلB1، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة5: تقرير القائد العام للمنطقة العسكريّة بالجنوب: 22 أكتوبر 1915. وثيقة6: تقرير الضابط Bouvet، 19 أوت 1920.

5 المصدر نفسه، وثيقة6.

6 المصدر نفسه، وثيقة5.

7 أ.و.ت، سلB1، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة31: رسالة أعيان الأعراض إلى الوزير الأكبر محمّد الجلولي، 25 رمضان 1325هـ الموافق لـ11 نوفمبر 1907م.

8 أ.و.ت، سلA، صن182، مل23، وثيقة22: من تجاوزات الطائفة التيجانيّة بجرجيس، 22أكتوبر 1922.

9 أ.و.ت، سلB1، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة31

10 أ.و.ت، سلA، صن182، مل23، وثيقة22.

11 أ.و.ت، سلB1، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة38: رسالة عدول الأعراض إلى الوزير الأكبر محمّد العزيز بوعتور، 9 أفريل 1903.

12 أ.و.ت، سلB1، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة34: رسالة من وجهاء الأعراض إلى الوزير الأكبر محمّد العزيز بوعتور، 3 محرّم 1323هـ الموافق لـ10 أفريل 1905م.

13 أ.و.ت، سلB1، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة5 و 6.

14 أ.و.ت، سلB1، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة64.

15 أ.و.ت، سلB1، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة96: برقيّة وفاة، 7 أكتوبر 1941.

16 أ.و.ت، سلB1، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة64.

17 لبيض(سالم)، تاريخ شبه جزيرة جرجيس من العصور القديمة إلى نهاية الاحتلال الفرنسي، ط1، الشركة العامّة للطباعة سوجيم، تونس، مارس 2001، ص126.

18 أ.و.ت، سلB1، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة64.

19 المصدر نفسه.

20 ابن خلدون(عبد الرحمان)، مقدّمة ابن خلدون، ط1، دار الفجر للتراث، ص2004، ص278.

21 أ.و.ت، سلB1، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة64 و وثيقة81: تقرير الكولينيل ، Bourgeois 2 فيفري 1918.

22 ابن خلدون، نفس المصدر، ص278.

23 أ.و.ت، سلB1، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة5 و6 و 31 و 38.

24 أ.و.ت، سلB1، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة64.

25 المصدر نفسه.

26 أ.و.ت، سلB1، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة17:قرار وزيري، 21 ديسمبر 1910.

27 أ.و.ت، سلB1، صن14، مل4، مل

فرعي4، وثيقة13: رسالة محمّد بن عبد الغفار إلى الوزير الأكبر، 27 جانفي 1913.

28 المصدر نفسه.

29 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة7: تقرير الملازم Sajous، رئيس مكتب الشؤون الأهليّة بقبليّ، 21 جوان 1913.

30 المصدر نفسه.

31 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة64 و وثيقة9::قرار وزيري، 4 جوان 1913.

32 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة 6.

33 المصدر نفسه.

34 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة 70: قرار وزيري، 16 أفريل 1927.

35 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة 5.

36 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة 6.

37 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة 14: رسالة القاضي محمّد بن عبد الغفار إلى المقيم العام الفرنسي، 4 شوّال 1342هـ الموافق لـ18 ماي 1924.

38 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة 6.

39 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة 5.

40 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة64.

41 المصدر نفسه.

42 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة5 و 6.

43 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة14.

44 المصدر نفسه.

45 ابن خلدون، نفس المصدر، ص471.

46 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة5.

47 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة 6.

48 أ.و.ت، سلA، صن182، مل23، وثيقة20: من سلوكيات الطائفة التيجانيّة بجرجيس، 22 سبتمبر 1932.

49 المصدر نفسه.

50 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة99 و 100 و 101 و 102.

51 أ.و.ت، سلA، صن182، مل23، وثيقة20.

52 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة101: رسالة أهالي جرجيس المقيمين بالحاضرة إلى وزير العدليّة الطاهر خير الدّين، 28 ديسمبر 1932.

53 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة100: رسالة أهالي جرجيس إلى وزير العدليّة الطاهر خير الدّين، 2 ديسمبر 1932.

54 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة99: رسالة أهالي جرجيس إلى وزير العدليّة الطاهر خير الدّين، 20 ديسمبر 1932.

55 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة100.

56 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة102: رسالة أهالي جرجيس إلى المقيم العام Maceron، 14 سبتمبر 1932.

57 المصدر نفسه.

58 المصدر نفسه.

59 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة 31.

60 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة 38 .

61 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة 34.

62 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة 31.

63 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة 38 .

64 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة 27: شكوى أهالي قابس إلى الوزير الأكبر يوسف جعيّط، 12 جانفي 1900.

65 المصدر نفسه.

66 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة 31.

67 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة 27.

68 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة 31.

69 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة 27.

70 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة 31.

71 أ.و.ت، سل1B، صن14، مل4، مل فرعي4، وثيقة 38 .

72 أ.و.ت، سلA، صن196، مل1،مل فرعي1 وثيقة27: رسالة أهالي جرجيس إلى السكريتير العام للحكومة التونسيّة، 30 مارس 1894.

قائمة المصادر و المراجع:

I المصادر الأرشيفيّة: لقد تطلب منّا هذا المقال العودة إلى بعض الملفات و الصناديق المدرجين بالسلسلتين A و B1 و المحفوظين بدار الأرشيف الوطني التونسي أين اطلعنا على عدد هامّ من الوثائق و البيانات المتعلقة بشخص القاضي محمّد بن عبد الغفار.

IIالمصادر و المراجع المكتوبة: اعتمدنا في صياغة هذه الورقة العلميّة على بعض المصادر والمراجع(على قلتها) المتمثلة في:

ـ ابن خلدون(عبد الرحمان)، مقدّمة ابن خلدون، ط1، دار الفجر للتراث، ص2004.

- لبيض(سالم)، تاريخ شبه جزيرة جرجيس من العصور القديمة إلى نهاية الاحتلال الفرنسي، ط1، الشركة العامّة للطباعة سوجيم، تونس، مارس 2001.